

# النزوح نتيجة للعمليات العسكرية

دينا أبو سمرة

**منذ سقوط الحكومة العراقية السابقة والعراقيون يتركون منازلهم**

**بسبب العنف الطائفي والعنف العام الذي يجتاح البلاد. ورغم ذلك تبقى العمليات التي تشنها القوات الأمريكية والعراقية ضد المسلحين السبب الرئيسي للوفيات والدمار والنزوح الداخلي في أجزاء كبيرة من العراق.**

وإجمالاً لا تعمل وسائل الإعلام على نشر أعداد النازحين بسبب النزاعات المسلحة والعمليات العسكرية حيث يصعب الوصول عادة إلى الأماكن المتضررة، إضافة إلى أنه من المعتاد تقييم حالات النزوح الناجمة عن النزاعات المسلحة والعمليات العسكرية على أنها ظاهرة قصيرة المدى، بينما يعتبر النزوح الناجم عن العنف الطائفي ظاهرة طويلة الأمد.

وقد تسببت النزاعات المسلحة والعمليات العسكرية في الأشهر التي تبعت الاجتياح الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣ في خراب وحالات نزوح شاملة، وخاصة في غرب العراق، في المناطق السنية التي كان المسلمون يتركزون فيها. وقد حدثت أكبر عمليات النزوح بسبب العمليات العسكرية في مدينة الفلوجة في نوفمبر من عام ٢٠٠٤ عندما تمت محاصرة المدينة للمرة الثانية، حيث تسببت العمليات العسكرية والصراع الدائر في المدينة في نزوح معظم سكان المدينة (أكثر من ٢٠٠ ألف شخص). وبالإضافة إلى الفلوجة، فقد تم استهداف العديد من المدن والقرى الأخرى أثناء العمليات العسكرية خلال الربع سنوات الأخيرة، بما في ذلك النجف والكوفة والرمادي وكربلاء وتلعفر وسامراء والبصرة وبغداد. وكما تم إجلاء أعداد صغيرة من العراقيين في مختلف أنحاء العراق والذين كانوا يعيشون في أماكن اعتبرت مواقع إستراتيجية عسكرية لتكون مواقع للقوات متعددة الجنسيات.

وتشير تقديرات الحكومة العراقية والأمم المتحدة أنه وبحلول شهر أبريل من عام ٢٠٠٧ ما يزال هناك حوالي ٢٢,٤٠٠ نسمة مهجرين عن منازلهم نتيجة للعمليات العسكرية - الأغلبية الساحقة منهم في محافظة الأنبار. وقد كان الهدف المعلن من العمليات العسكرية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي عادة ما كانت تشمل على عمليات قصف جوي، هو قمع الجماعات المسلحة. وتسببت الهجمات العسكرية في إجبار مئات الآلاف من الأشخاص على ترك منازلهم. ومعظم هؤلاء الأشخاص قادرين على العودة إلى منازلهم عندما يهدئ القتال. ومع ذلك، فإن الناس في الكثير من الأماكن يتناهبهم الخوف من العودة بسبب حالة الانفلات الأمني المستمرة، أو بسبب عدم

حصولهم على التعويضات أو المساعدات الخاصة بإعادة البناء لبدء حياتهم من جديد.

وكانت هناك تغطية إعلامية محدودة ولكن من الواضح أن العمليات العسكرية قد تركزت في محافظات بغداد وديالى في الأشهر الأخيرة. ففي الأسبوع الأول من شهر مايو شنت القوات الأمريكية والعراقية هجوماً كبيراً على محافظة ديالى، مما أجبر ما يقرب من ٥ آلاف شخص على ترك منازلهم. كما تسببت العمليات العسكرية التي شنت ضد المسلحين المشتبه بهم في نزوح عشرات العائلات من مدينة الصدر، المعقل الرئيسي للشيعية في بغداد. وتسببت العمليات العسكرية التي قامت بها قوات الأمن العراقية والقوات متعددة الجنسيات والقبود المفروضة على الحركة في نزوح السكان ومنع وصول الطعام لمناطق في محافظة القادسية في شهر أبريل.

وبينما يعد النزوح الناجم عن العمليات العسكرية ظاهرة قصيرة الأمد، فإن هناك أسباب كافية للقلق مع تزايد كثافة هذه العمليات حيث تساهم بشكل متزايد في عمليات النزوح على المدى البعيد. وتتركز العمليات التي تقوم بها القوات متعددة الجنسيات بشكل متزايد على الغارات الجوية التي تؤدي إلى المزيد من عمليات النزوح لفترات أطول حيث تكون المنازل أكثر عرضة للدمار. ويشير البحث أيضاً إلى أن الأشخاص الذين يتركون منازلهم بسبب العمليات العسكرية يكونون عرضة للنزوح بشكل متكرر ومن ثم يصبح وضعهم أسوأ.

## انتهاكات حقوق الإنسان

تخضع عملية الوصول إلى مناطق النزوح الداخلي والمناطق المتضررة الأخرى لإجراءات خاصة بقوات الأمن العراقية والقوات متعددة الجنسيات، بما في ذلك نقاط التفتيش والحوجز. وتواجه المنظمات الإنسانية العاملة في العراق الكثير من القيود التي تمنعها من مساعدة المدنيين خلال وإثر العمليات العسكرية. ففي مارس من عام ٢٠٠٦، قالت جمعية الهلال الأحمر العراقية أنها مُنعت من دخول مدينة سامراء تاركة المئات من المدنيين دون مساعدات طبية وغذائية.

وعادة لا يصل الماء والطعام للمناطق المنكوبة لأيام وأحياناً لأسابيع أثناء العمليات العسكرية والنزاعات المسلحة. مما يتسبب في معاناة كبيرة للعائلات التي تعيش بالفعل في فقر مدقع. وتصاب هذه العمليات العسكرية عمليات تفتيش للمنازل وإجراءات أخرى مثل الاستخدام المفرط للقوة والاحتجاز دون وجه حق للذكور الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٥ إلى ٥٠ عاماً، وذلك للحيلولة دون دخول المدنيين للأماكن المستهدفة والخروج منها. كما قد لا يتم إخبار العائلات لكي يتمكنوا من ترك المناطق قبل الهجوم عليها. فعلى سبيل المثال، أجبرت عمليات الإغلاق لنقاط الدخول والخروج المئات من العائلات على البقاء داخل منازلهم خلال الغارات الجوية التي شنت على قري تقع بالقرب من مدينة بعقوبة في محافظة ديالى، بالقرب من الحدود الإيرانية في يناير من عام ٢٠٠٧. كما استخدمت أيضاً القوات الأمريكية والعراقية المدارس والمستشفيات كقواعد عسكرية في انتهاك واضح للقانون الإنساني الدولي، ومنعت الوصول للمدنيين في الأماكن المنكوبة.

كما قد يكون العراقيون أيضاً غير قادرين على الحصول على تعويضات نظير الخسائر التي لحقت بهم. وتتمتع القوات متعددة الجنسيات بحصانة من سلطة المحاكم العراقية في الأمور التي تتعلق بمسؤوليتها عن الانتهاكات الخاصة بالأرض والمسكن. وفي حالات معينة تم وضع آليات للتعويض. فعلى سبيل المثال، قامت الحكومة العراقية بتأسيس اللجنة المركزية العراقية لتعويض شعب الفلوجة بهدف تقديم تعويضات للأشخاص الذين تضررت منازلهم وأعمالهم خلال الهجوم الذي شنته القوات الأمريكية ضد المسلحين في نوفمبر من عام ٢٠٠٤. ومع ذلك، تقول الصحافة إن هناك حالات تأخير كبيرة في تسليم التعويضات وأن مبالغ التعويضات تلك عادة ما تكون غير كافية لتغطية قيمة وتكلفة إعادة بناء المنازل. كما أن هناك أيضاً مزاعم حول إلحاق أضرار وسرقة الممتلكات وقعت خلال الهجمات التي شنتها القوات العراقية والقوات متعددة الجنسيات. وقد قامت الحكومة العراقية بدفع تعويضات في بعض الحالات ولكن المبلغ يعد بشكل عام أقل من القيمة الحقيقية للخسائر.

## الخلط بين الأجنحة العسكرية والإنسانية

تعمل الشركات العسكرية الخاصة على نطاق واسع في العراق، وأحياناً تستخدم وسائل عسكرية متطورة لدرجة كبيرة. وهناك ما يقرب من ٢٠ ألف من شركات الأمن الخاصة تعمل حالياً في العراق، وهي ثاني أكبر



مخزن أسلحة مهجور بجانب ملعب كرة قدم في البصرة

مع كافة الأطراف المتنازعة بما في ذلك الممثلين غير الحكوميين.

■ يجب أن تدعم الحكومة العراقية جهود المنظمات الإنسانية، بما في ذلك عن طريق تسهيل حركة وتوصيل المساعدات الإنسانية من قبل ممثلين محايدين وغير عسكريين.

دينا أبو سمرة dina.abousamra@nrc.ch هي محللة لشؤون دول الشرق الأوسط في مركز مراقبة النزوح الداخلي التابع لمجلس اللاجئين النرويجي [www.internal-displacement.org](http://www.internal-displacement.org).

1. مشروع بروكينغز للنزوح الداخلي، العنف الطائفي: الجماعات الأصلية وراء النزوح الداخلي في العراق، أكتوبر ٢٠٠٦ [www.brookings.edu/fp/projects/idp/20061018\\_DisplacementinIraq\\_Khalidi-Tanner.pdf](http://www.brookings.edu/fp/projects/idp/20061018_DisplacementinIraq_Khalidi-Tanner.pdf)
2. تقرير الأمم المتحدة حول حقوق الإنسان [www.uniraq.org/aboutus/HR.asp](http://www.uniraq.org/aboutus/HR.asp)
3. تفهم الوضع الإنساني في العراق، الورقة التلخيصية لأجندة الأعمال الإنسانية ٢٠١٥، مركز فاينستين الدولي، غريغ هانسن، يناير ٢٠٠٧، [www.internal-displacement.org/8025708F004CE90B/\(httpDocuments\)/A070E41CF0D611D1C1257292005AB87F/Sfile/pdf\\_HA2015\\_Iraq\\_Briefing\\_Paper.pdf](http://www.internal-displacement.org/8025708F004CE90B/(httpDocuments)/A070E41CF0D611D1C1257292005AB87F/Sfile/pdf_HA2015_Iraq_Briefing_Paper.pdf)
4. [www.uniraq.org](http://www.uniraq.org)
5. الإطار الاستراتيجي للعمل الإنساني في العراق، الأمم المتحدة وشركائها، أبريل ٢٠٠٧، ص ١٤، [www.internal-displacement.org/8025708F004CE90B/\(httpDocuments\)/2062ECE544FA61A7C12572C200375BF5/Sfile/pdf\\_Strategic\\_Framework\\_for\\_Humanitarian\\_Action\\_in\\_Iraq.pdf](http://www.internal-displacement.org/8025708F004CE90B/(httpDocuments)/2062ECE544FA61A7C12572C200375BF5/Sfile/pdf_Strategic_Framework_for_Humanitarian_Action_in_Iraq.pdf)

في العراق حيث يشترك فيها مجموعة من الهيئات بما في ذلك القوات العراقية والقوات متعددة الجنسيات ومجموعات مسلحة ومجموعات سياسية، فإن ذلك ينتج عنه توزيع للمساعدات على أساس سياسي وليس وفقاً للاحتياجات. ولكي يتم تعزيز الاستجابة الإنسانية في العراق، فإن هناك حاجة لوجود تمسك قوي بالمبادئ الإنسانية وفصل واضح بين الأنشطة والجهات العسكرية والإنسانية/المدينة.

### التوصيات

■ يجب أن تقوم الأمم المتحدة بتعيين منسق عسكري مدني سام له خبرة في الجوانب الإنسانية والمدينة وذلك لتسهيل الوصول إلى الأماكن المنكوبة بسبب العمليات العسكرية، والدعوة إلى احترام أكبر لمبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بالتنسيق العسكري المدني.

■ يجب أن تتخذ الأمم المتحدة خطوات فورية لتبتعد عن الاعتماد على القوات متعددة الجنسيات وذلك للتأكد من تحقيق مبادئ النزاهة والحياد والاستقلال.

■ يمكن أيضاً للأمم المتحدة أن تلعب دوراً أكثر فعالية في تعزيز الوصول وحماية السكان المحتاجين وذلك عن طريق الدخول في حوار

القوات العسكرية غير العراقية. وتقوم هذه الشركات هي ومنظمات غير إنسانية أخرى بعرض بعض من أنشطتها على أنها أنشطة إنسانية. وقد وجد مركز (فاينستين) الدولي، في دراسة قام بها للوضع الإنساني في العراق، أن الشعب العراقي لا يميز بشكل واضح بين أدوار وأنشطة المنظمات الدولية والمحلية، بما في ذلك، القوات العسكرية والمنظمات السياسية والمقاولين التجاريين والمنظمات غير الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة<sup>٢</sup>. يتم الخلط بين العاملين لدى الشركات العسكرية الخاصة التابعة للقوات متعددة الجنسيات وموظفي المساعدات الإنسانية. وهناك خطأ شائع بأن المنظمات الدولية بما فيها الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية مرتبطة بالقوات متعددة الجنسيات، حيث تعتمد بعثة المساعدات الخاصة بالأمم المتحدة في العراق<sup>٣</sup> على القوات متعددة الجنسيات فيما يختص بالأمن والتنقل ( كما هو منصوص عليه وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٦). وقد نتج عن هذا الاعتماد على أحد أطراف النزاع خلط بين الأدوار العسكرية والأدوار الإنسانية مما يقوض من مبادئ النزاهة والحياد والاستقلالية. تناولت وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها، في إستراتيجيتها الأخيرة المعدلة ، القيود المفروضة على اعتماد الأمم المتحدة على أفراد ومنشآت القوات متعددة الجنسيات أثناء القيام بالأعمال الإنسانية داخل العراق<sup>٤</sup>.

وحيث تعترف الإستراتيجية الجديدة الخاصة بالأمم المتحدة بان هناك تسييس متزايد للأنشطة الإنسانية